

تقرير

وصل النقاش بين المستشفيات وصندوق الضمان في شأن تعديل التعريفات الاستشفائية وكيفية تحقيق التوازن المالي في فرع المرض والأمومة إلى حائط مسدود. ويتمظهر هذا الوضع اليوم وغداً بامتناع المستشفيات عن استقبال المرضى المضمونين، في ظل أزمة صحية خطيرة تلوح في الأفق

لا استشفاء للمضمونين

رفع سقف الاشتراكات في مجلس الوزراء: نحو أزمة صحية؟

والعلاقة مع المستشفيات هو «تعقيد مفتعل لا يقنعنا». كذلك إن المطالب المطروحة، وإن «كانت محقة، فهي تصبح تعجيزية إذا ما ربطت كلها بمشكلة الاستشفاء المطروحة حالياً وحشرت كلها بعضها مع بعض حيث لا يمكن بثها كلها في هذه الفترة الزمنية المحدودة». وأشار هارون إلى أن الاتصالات التي جرت خلال الأسبوعين في شأن موضوع تطبيق قرار مجلس الوزراء لتوحيد التعريفات الاستشفائية لم تؤد إلى «قرارات نهائية واضحة لغاية الآن». ففي النهاية «تبين لنا عمق الخلافات بين ممثلي مختلف القطاعات في مجلس إدارة الضمان».

حرب أرسل مرسوم رفع سقف الاشتراكات من 1,5 مليون ليرة إلى 2,5 مليون ليرة إلى مجلس الوزراء أخيراً، وفقاً لما أوضحته مصادر وزارية لـ «الأخبار»، وتبلغ من الاتحاد العمالي العام أنه «إذا أقر مجلس الوزراء هذا المرسوم، فإن الاتحاد سيطلع به لدى مجلس شوري الدولة». ويستند الاتحاد في موقفه إلى ضرورة عدم تجزئة الحلول في معالجة مشكلة اختلال التوازن المالي في الصندوق، واللجوء فقط إلى رفع التعريفات لتلبية لرغبة المستشفيات. لكن سليمان هارون رأى أن طرح المعالجة الكلية والشاملة لأزمة التوازن المالي في الضمان الاجتماعي

تغلق المستشفيات أبوابها اليوم وغداً في وجه المضمونين، في محاولة جديدة للضغط على إدارة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لتنفيذ قرار زيادة التعريفات الاستشفائية. ودعا رئيس نقابة أصحاب المستشفيات، سليمان هارون، في مؤتمر صحفي عقده أمس، إلى «التقيد بتنفيذ التوقف التحذيري... على أمل أن يكون هذا التدبير حافزاً لجميع المسؤولين لالتهام من معالجة هذا الملف بسرعة، وكي لا يضطر بعده إلى اتخاذ مزيد من الخطوات الضاغطة». لكن يبدو أن الأمور متجهة أكثر صوب التعقيد. فوزير العمل بطرس



الاتحاد العمالي العام يرفض اللجوء فقط إلى رفع التعريفات لتلبية لرغبة المستشفيات (مروان بو حيدر)

«أزمة صحية»، مطالباً بالمباشرة بعد ذلك «وعلى الفور بالعملية الإصلاحية الجذرية التي يطالبون بها. فالخطة موجودة منذ سبع سنوات، وقد وضعت في عهد الوزير أسعد حردان، وما عليهم إلا اتخاذ القرار الجريء بتنفيذها، وهي خطة كاملة شاملة ولا ينقصها سوى وضع جدول زمني لها وآلية تنفيذ واضحة».

ودعا هارون مجلس الوزراء إلى «طرح هذا الموضوع في أول جلسة» مقبلة له، غير أنه أعرب عن عدم تفاؤله، وعزا ذلك إلى «وجود عقدة داخل مجلس إدارة الضمان، حيث هناك خلاف بين أعضائه».

وعن مدى التزام المستشفيات بقرار التوقف عن استقبال المرضى المضمونين اليوم وغداً، وخصوصاً أن هناك عقوداً فردية بينها وبين الضمان، أوضح هارون أن «هذه العقود وضعتها النقابة مع إدارة الضمان، وبالتالي فإن قرار التوقف عن استقبال مرضى الضمان

ولفت هارون إلى أن جميع المعنيين توافقتوا على «ضرورة رفع التعريفات الاستشفائية وفق قرار مجلس الوزراء الصادر في آذار 2009»، وعلى «ضرورة تحقيق التوازن المالي في فرع المرض والأمومة»، مشدداً على أن هذا التوازن يمر حتماً بزيادة الاشتراكات بطريقة ما، وأنه ليس هناك من طريقة أخرى».

وعلى هذا الأساس، تابع هارون: «توافقنا مع الاتحاد العمالي العام على طرح يوفر هذه الزيادة مناصفة بين أرباب العمل والعمال، أي بنسبة 1% على كل منهما»، لكن «فوجئنا برفض ممثلي أرباب العمل وممثلي الحكومة لهذا الطرح وأسقطاه من طريق عدم تحقق النصاب في الجلسة التي كانت مخصصة لهذا الموضوع، ما دعا ممثلنا في المجلس (الخاص بالضمان) إلى تقديم استقالته».

وتساءل هارون عن أسباب عدم معالجة المسائل المطروحة حالياً، وخصوصاً أنها تجنّب البلاد

18

شهرًا

فترة المتأخرات المستحقة للمستشفيات على الضمان. وبحسب سليمان هارون، فإنه يجب معالجة المتأخرات المالية قبل البدء جدياً بالحديث عن «إصلاح الضمان»، لكن هل هذا ممكن في ظل التعقيدات الكثيرة المطروحة؟

مشكلة أمام الجسم الطبي

حذر نقيب الأطباء شرف أبو شرف (الصورة) في مؤتمر صحفي عقده أمس، من أن «الجسم الطبي بأكمله يقف اليوم أمام مشكلة كبيرة تزداد مع الوقت حدة واتساعاً». وعذد مطالب للأطباء من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي أبرزها: 1 - التعريفات الطبية الموحدة: زيادة التعريفات (K) التي أقرها مجلس الوزراء وطبقتها وزارة الصحة وكل المؤسسات الضامنة، إلا الصندوق. 2 - دفع مستحقات الأطباء والمستشفيات، وقيمتها 500 مليار ليرة على الصندوق ضمن مهلة زمنية لا تتجاوز 3 أشهر. 3 - ضمان الطبيب وعائلته بعد التوقف عن العمل والخروج إلى التقاعد.



قطاعات

اتصالات

زراعة

«الهيئة المنظمة» تدرس أمن الاتصالات

وسيلة من وسائل الاتصال، وطرق الاعتراض القانوني، وتحديد الإجراءات التي يمكن اتخاذها على هذا الصعيد، بما يضمن تطبيق قوانين الاتصالات من دون الإضرار بمصالح الشركات والمستهلكين.

ويشير البيان إلى أن مقدمي الخدمات أبدوا تجاوباً تاماً مع توجيهات الهيئة، ولا سيما أن مقاربتها قد شملت موضوع مقدمي الخدمات غير الشرعيين، طارحين بعض التساؤلات عن كلفة الاستثمارات المطلوبة في حال صدور قرار بإجراءات تطبيقية لاحقة، وحول دور وزارة الاتصالات كمشغل أساسي للشبكة الثابتة وشبكة الاتصالات من الألياف البصرية والكوابل النحاسية، وقدرتها على ممارسة دورها الرقابي على معظم خدمات الإنترنت عبر المعقد الرئيسي التي تشغله باستثناء الجزء من الاتصالات (Downlink) التي يؤمنها مقدمو خدمات الإنترنت عبر السواحل الصناعية. (الأخبار)

ناقش مجلس إدارة الهيئة المنظمة للاتصالات مع ممثلي الشركات المرخصة التي تقدم خدمات الإنترنت والبيانات في السوق اللبنانية، في لقاء موسع عُقد أمس معهم، بعض أهم النقاط المتصلة بالشغل الأمنية في حال وجودها، منها ضرورة التأكد من هوية المشتركين في الخدمات، ومراقبة نوع الاتصالات وحجمها لاستكشاف المشغلين غير المرخص لهم، الفترة الزمنية التي يجب على المشغل الاحتفاظ بسجلات المشتركين ومضمون اتصالاتهم الإلكترونية، وضرورة تزويد الهيئة بالمعلومات المتوافرة عن مقدمي الخدمات غير المرخص لهم المتعاقدين معهم...

وبحسب بيان صادر عن الهيئة، فإن الهدف من المناقشات التفصيلية والمستفيضة، ضمان أمن شبكات الاتصالات ومستخدميها، وحسن تطبيق القانون 140 المتعلق بصون الحق بسرية المخابرات التي تجرى بواسطة أي

إعادة 49 شاحنة قمح معدة للتصدير إلى الحجر

عليها. ويُقدَّر وزن الحمولة بـ1500 طن وهي لا تزال متوقفة عند نقطة الحدود في ساقية جوسية - القاع. وبحسب وزير الزراعة فإن كلفة أجرة وقوف الشاحنة يومياً تفوق 50 دولاراً، عدا التوقف عن العمل فيما يتناوب 49 سائقاً إلى المنطقة. وتُضاف إلى تلك الأعباء، المشاكل الصحية والاجتماعية والبيئية حيث بدأت الحشرات تتسرب من تحت الشوادر التي تغطي الحمولة، «عدا عن الازدحام الذي تسببه هذه الشاحنات على معبر الدخول والخروج من سوريا وإليها عبر المنفذ الوحيد في البقاع الشمالي الذي يربط سوريا بلبنان، إضافة إلى الحراسة الدائمة للأجهزة الأمنية التي تتابع فحص الحبال وأختام الحجر». وختم حسين الحاج حسن حديثه بالتأكيد أن «الموقف بات يستدعي التحرك السريع على أعلى المستويات لإيجاد حل لهذه الشاحنات لما تسببه من مشاكل على جميع المستويات في منطقة الحدود».

(الأخبار)

منذ ثلاثة أشهر تتوقف 49 شاحنة محملة بالقمح ومعدة للتصدير إلى سوريا بسبب عدم مطابقتها لمواصفات التصدير، والآن أخذ مجلس الوزراء قراراً بتبني قرار وزارة الزراعة إدخال الشحنة والحجر عليها وكلف وزارة الصحة بإجراء مزيد من الفحوص. ووفقاً لوزير الزراعة حسين الحاج حسن، فإن «أحد التجار اللبنانيين اشترى هذا القمح بمزايدة من مكتب الحبوب والشمندر السكري بغرض التصدير إلى سوريا». وأوضح أن «قسماً من هذه الشحنة أوقفته السلطات الزراعية السورية للاشتباه بوجود مرض بالقمح بقصد إرجاعها إلى لبنان». وقال الحاج حسن في حفل إفطار حضره في بعلبك أول من أمس: «اتخذت قراراً باستعادة القمح للحجر عليه في أحد المستودعات ومنع استعماله... غير أن المديرية العامة للجمارك، وباعتبار الموضوع متعلقاً بقانونها، لم تسمح بإدخال الشحنة ورفعت الموضوع إلى مجلس الوزراء». ولدى دراسته المسألة أخذ المجلس برأي الوزارة وأقر إدخالها وإجراء مزيد من الفحوص